اعتمد الملتزم في تحصيله للضريبة على قوة الجند ، الذيـــن كانوا يجدون في الحملات التأديبية وسيلة للانتفاع من الفلاح والقرية(٣٠). كانت العلاقة في كثير من الاحيان بين الملتزم وبين المسؤولين الاداريين اكثر من علاقة رسمية ، كانت ايضا علاقة مصلحية مستمدة من عنصر القرابة وعنصر الصداقة واهم من ذلك كله من عنصر النفع المشترك. سعى الملتزم بجميع الوسائل الى تحقيق الربح الوفير من خلال رفع قيمة التخمين وتحقيق هذا التخمين باكرا اذ قد يحرق الحر الشديد قسما من المحصول ، وتحميل الفلاحين تكاليف هذا التخمين وتكاليف الوكلاء المحليين . واستمال الملتزم اليه في كثير من الاحيان شيوخ القرى والحمائل وخصوصا المخاتير المعينين من قبل الـــدولة ، كي يصمتوا عن اعماله وينالوا حصتهم من الربح ومن الاراضي الاتية من تجريد الفلاح لملكيته اثر العجز الضريبي(٣١). كان الالتزام للرأسماليين وسيلة لتجريد الفلاح من ارضه باسم العجز عن دفع الضريبة . وسعيا وراء زيادة الربح تضامن رأسماليو المدن في تقديم عروض الالتزام المنخفضة مقاومين دخول الغرباء المزاد العلني . انخفض مع الوقت دخل الدولة بينما ارتفع دخل الرأسماليين (الافندية)(٣٢). وامام تراكم الضريبة وثقلها المالي وتحكم الملتزم بالفلاحين عن طريق الجند ، باع قسم من هؤلاء اراضيهم لتجار المدن مفضلين العمل بالمشاركة ويتعهد المالك الجديد بدفع الضريبة . ليس من السهل على الفلاح بيع ارضه ، اساس مركزه الاجتماعي ومأمنه الاقتصادي لكن لم يكن امامه الخيار اذ كان سيفقدها عبر ثقل الديون . لم يتدخل في البدء المالك المديني في شؤون الزراعة مستفيدا مـــن اقراضه للفلاحين ورفع حصته مع الوقت وكذلك من ارتفاع سعر المحاصيل بعد توسع المدن وفتح باب التصدير في أواخر القرن الماضي . وبدأ المالك يهتم بالزراعة مع زيادة الطلب الخارجي على انتاج الحمضيات وتطلب مثل هذه الزراعة استثمارات مرتفعة .

وكان هناك سبب آخر لبيع الاراضي للرأسماليين ، فحسب القانون لا تسجل الاراضي جماعيا بل يجب فرزها وتسجيلها فرديا . كانت عمليات الفرز والتسجيل تكلف مبلغا عاليا يفوق امكانيات قسم من الفلاحين . فكان الراسمالي يعـــرض استعداده لشراء الحيزة كلها او قسم منها وتحمل تكاليف الفرز والتسجيل(٣٣). وتمسك بعض الفلاحين بأراضيهم وسعوا الى دفع الضريبة بجميع الوسائل ومنها قطع الاشجار خصوصا شجر الزيتون وبيعه في المدن ، بعدما ارتفع الطلب عليه نتيجة الحركة العمرانية الكبيرة في المدن خصوصا في القدس ويافا وحيفا ونتيجة استعمالـــه المتزايد في صنع التذكارات الدينية وبذلك يكون الفلاح استهلك رأسماله للاحتفاظ بأرضه . وساهمت ضريبة العشر بدورها في قطع اشجار الزيتون والامتناع عن زرع المزيد منها ، فانخفضت اثر ذلك مساحة الاراضي المزروعة زيتونا(٣٤).

وخولت القوانين الجائرة الدولة سلب الارض من الفلاحين خصوصا من البدو . فكانت تبيع بالمزاد العلني ارض كل عشيرة تقاعست عن دفـــع الضريبة . واستحصل بهذه الطريقة عدد من رأسماليي صفد على مساحات مـــن الاراضي . هكذا خسر العـــرب السواعيد أرضهم قرب بحيرة الحولة(٣٥)، واجبروا على الرحيل . وقبل ذلك خسرت العشائر القاطنة في مرج بن عامر اراضيها . ذكر مرارا احصاء اوهاغن(٣٦) الموضح اتساع الاقطاع الرأسمالي في سوريا الشمالية ، ذاكرا ان ٢٠ الى ٣٠ في المائة فقط من أرض سوريا الشمالية بقيت حتى عام ١٩٠٧ بيد الفلاحين وتتفاوت هذه النسبة من مكان الى آخر . ففي شرق الاردن بقي ١٥ في المائة بيد الفلاحين بينما بقي في الجليل ٢٠ في المائة وفي المنطقة الجبلية (نابلس ــ القدس ــ الخليل) ٥٠ في المائة . يتضح لنا ان الاقطاع الحديث نما بشكل كبير في المناطق التي كانت مهددة مباشرة من قبل البدو او يقطنها اشباه البدو مثل شرق الاردن وحوران والجولان وسهول الجليـــل، والسهل